

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

مؤشر الأداء الاقتصادي PMI يحقق رقماً قياسياً في شهر أكتوبر، مشيراً إلى تحسن قوي في أوضاع العمل.

النتائج الأساسية:

- تسارع نمو الطلبات الجديدة والإنتاج.
- ارتفاع معدلات التوظيف بوتيرة متوسطة.
- الأسعار تشهد زيادة طفيفة.

ورغم الزيادات الأقوى التي شهدتها الطلبات الجديدة. ظلت الأعمال غير المسلمة لدى القطاع الخاص الإماراتي في الانخفاض خلال فترة الدراسة الأخيرة. وكان التراجع الأخير قوياً كما أنه يعد الأسرع على مدار ثلاثة أشهر. وتشير التقارير إلى أن الجهود المبذولة من أجل تحسين الكفاءة كانت السبب الرئيسي لانخفاض الأعمال المعلقة.

ولتلبية الطلب المتزايد على البضائع والخدمات، قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بتوظيف قوى عاملة إضافية وعمدت إلى الحصول على المزيد من مستلزمات الإنتاج خلال شهر أكتوبر. ونتيجة لذلك، شهد كل من نشاط الشراء والتوظيف ارتفاعاً بمعدلات معتدلة. ومهما يكن الأمر، فقد شهد خلق الوظائف الجديدة تباطؤاً خلال الشهر. ولم يكن النمو الذي شهده نشاط الشراء كافياً لبناء مخزون مستلزمات الإنتاج، الذي شهد تراجعاً طفيفاً خلال الشهر.

وخلال شهر أكتوبر تواصل قصر المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون لتسليم المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة إلى شركات القطاع الخاص الإماراتي. ومهما يكن الأمر، فقد تراجع معدل التحسن إلى أدنى معدل له على مدار الدراسة، الأمر الذي يعكس زيادة حادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج.

كما شهد شهر أكتوبر زيادة ضغوط أسعار مستلزمات الإنتاج، مدفوعة بشكل كبير بزيادة أسعار المواد الخام، رغم أن تضخم الأجور أيضاً شهد تسارعاً طفيفاً. وقد رحلت شركات القطاع الخاص الإماراتي جزءاً من زيادة أعباء التكاليف التي واجهتها إلى العملاء من خلال زيادة أسعار المنتجات. ورغم ذلك، جاء تضخم أسعار المنتجات طفيفاً.

شهدت أوضاع العمل في القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة مزيداً من التحسن في بداية الربع الرابع من العام المالي 2010. تسارع نمو كل من الإنتاج والطلبات الجديدة منذ شهر سبتمبر. وجاء الأول أكثر وضوحاً في حين استمرت الشركات في توظيف المزيد من القوى العاملة، وفيما يتعلق بالأسعار، شهدت أسعار المنتجات ارتفاعاً طفيفاً جاء بمعدل أشد بطناً من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج.

بصعوده من 52.6 نقطة في شهر سبتمبر إلى 53.8 نقطة في شهر أكتوبر محققاً ارتفاعاً قياسياً جديداً. أظهر مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي (PMI™) لـ HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيم مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - زيادة قوية في التعافي الاقتصادي. وبذلك يكون المؤشر الرئيسي قد سجل زيادة في كل شهر من الشهور الخمسة الأخيرة.

وللشهر التاسع على التوالي، سجلت شركات القطاع الخاص الإماراتي زيادة في الإنتاج خلال شهر أكتوبر. علاوة على ذلك، كانت الزيادة الأخيرة قوية كما كانت الأسرع على مدار الدراسة. وقد دعمت زيادة مستويات النشاط توسعات أسرع في حجم الأعمال الجديدة، فضلاً عما أورده المشاركون عن تقليص تراكمات الأعمال بمعدلات أكبر.

وشهدت الأعمال الجديدة الواردة زيادة واضحة في شهر أكتوبر، ربطها أعضاء لجنة الدراسة بزيادة قوة الطلب، وتحسن المناخ الاقتصادي، وحملات الدعاية الناجحة وتحسن القدرات التنافسية. وقد أشارت البيانات إلى أن الطلب المحلي كان أكثر تباطؤاً من الطلب الخارجي، حيث شهدت طلبات التصدير الجديدة تحسناً طفيفاً منذ شهر سبتمبر.

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

50-55 لا يوجد تغيير من الشهر للذي

55

معدل الزيادة في النمو

50

معدل الزيادة في التكميش

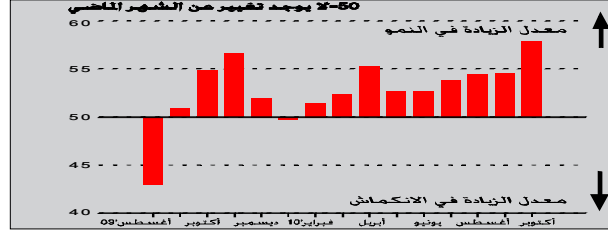
45

09 أغسطس 10 فبراير أبريل يونيو أغسطس أكتوبر

يعتبر مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمجموعة HSBC بالإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب مصمم لتقديم نظرة شاملة على النشاط الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة. يعتمد المؤشر تقييماته من المؤشرات الفردية التي تقيس معدل التغيير في الإنتاجية، والطلبات الجديدة، والتوظيف، ومواعيد التسليم للموردين ومخزون البضائع التي تم شراؤها. تشير قراءة مؤشر (PMI) الأدنى من 50.0 إلى هبوط اقتصاديات التصنيع؛ بينما النتائج أعلى من 50.0 تشير إلى تزايد النشاط الاقتصادي بشكل عام. في حين تدل النتيجة المساوية 50.0 على عدم وجود تغيير. كلما زاد الانحراف عن القيمة 50.0، زادت نسبة التغيير المسجلة من قبل المؤشر.

مؤشر الإنتاج

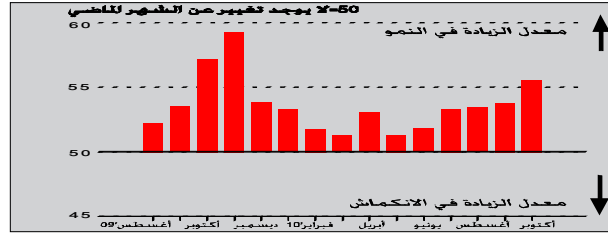
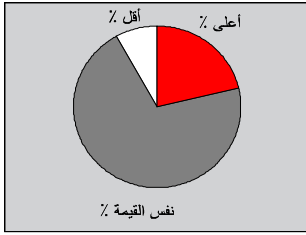
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



مع بداية الربع المالي الرابع، شهد الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة في إنتاج النفط زيادة وصلت إلى أعلى معدل لها على مدار الدراسة، وجاء النمو قويًا وأسرع بشكل واضح بما كان عليه في شهر سبتمبر. مع إشارة أكثر من 31% من أعضاء لجنة الدراسة إلى وجود زيادة. وأشار المشاركون في الدراسة إلى أن زيادة حجم النشاط جاءت استجابة لزيادة مستويات الطلب الجديد. رغم أن بيانات مؤشر الأداء الاقتصادي PMI تشير إلى أن تقليص تراكمات الأعمال غير المنجزة لعب دوراً أيضاً.

مؤشر الطلبات الجديدة

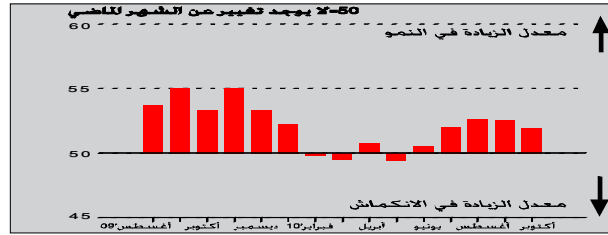
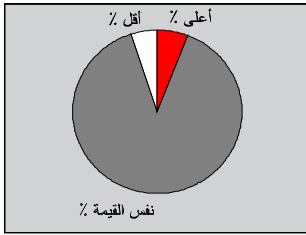
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد نمو الأعمال الجديدة الواردة إلى شركات القطاع الخاص الإماراتي زيادة بوتيرة أسرع خلال شهر أكتوبر. وكان التوسع الأخير ملحوظاً كما كان الأسرع على مدار ما يقارب العام. وقد أشارت التقارير إلى أن الطلب القوي على السوق، والأوضاع الاقتصادية الجيدة، والأنشطة الترويجية، والجهود المبذولة لتحسين القدرات التنافسية كانت جميعاً عوامل ساهمت في دعم زيادة حجم الأعمال الجديدة.

طلبات التصدير الجديدة

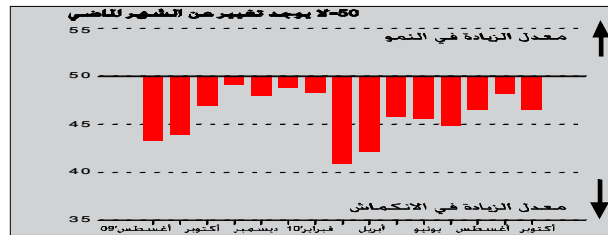
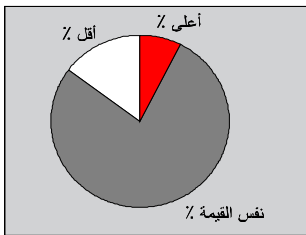
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تراجع مؤشر طلبات التصدير الجديدة الذي يتم تعديله دورياً تراجعاً طفيفاً خلال شهر أكتوبر. إلا أنه لا زال يشير إلى زيادة معتدلة في الأعمال الجديدة القادمة من الخارج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي. وطبقاً لرؤية المشاركين في الدراسة، فإن حملات الدعاية الدولية الناجحة، والسمعة الطيبة للشركة، والطلب الجيد على السوق تعد جميعها أسباباً أدت إلى نمو طلبات التصدير الجديدة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

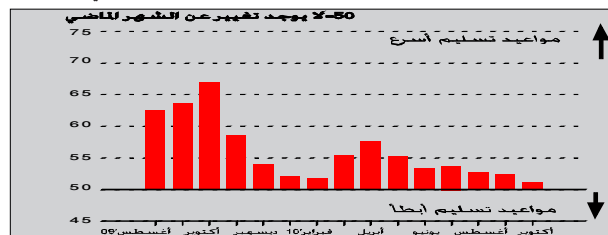
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت تقارير الدراسة أن تحسن الكفاءة كان السبب الرئيسي في انخفاض تراكمات الأعمال غير المنجزة خلال شهر أكتوبر لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي. حيث تراجعت الأعمال غير المنجزة بمعدل قوي يعد الأسرع على مدار ثلاثة أشهر. وقد سجلت الشركات تراجعاً في حجم الأعمال المعلقة على مدار الدراسة التي بدأت منذ خمسة عشرة شهراً.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

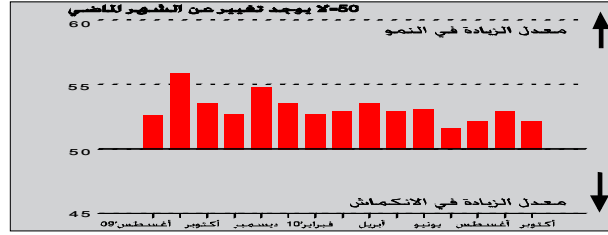
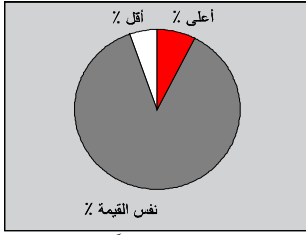
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت أحدث البيانات تواصل قصر المهل الزمنية المستغرقة في تسليم مستلزمات الإنتاج إلى شركات القطاع الخاص الإماراتي خلال شهر أكتوبر. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل التحسن جاء متواضعاً فقط وكان الأضعف على مدار الدراسة. وقد أشار المشاركون في الدراسة إلى قوة المنافسة بين الموردين والدفع العاجل كأسباب رئيسية لتحسن الخدمة.

مؤشر التوظيف

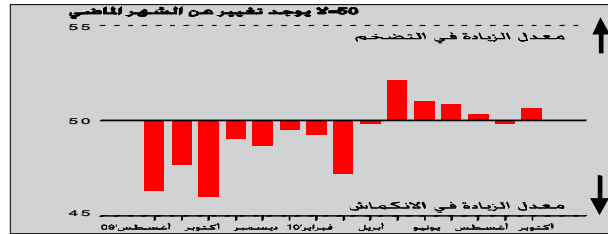
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بتوظيف قوى عاملة إضافية خلال فترة الدراسة الأخيرة، كما كان عليه الحال على مدار خمسة عشرة شهراً هي عمر الدراسة. جاءت الزيادة معتدلة وأضعف قليلاً بما كانت عليه في شهر سبتمبر. بين أعضاء اللجنة أن زيادة أعباء العمل وتوسعات الأعمال كانت العوامل الرئيسية خلف خلق الوظائف.

مؤشر أسعار الإنتاج

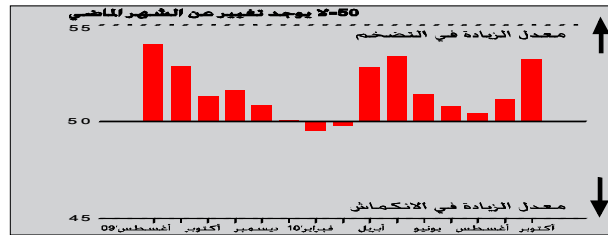
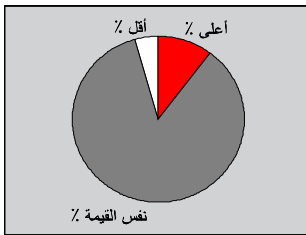
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



بعد أخذ التغييرات الدورية بعين الاعتبار، صعد مؤشر أسعار المنتجات مرة أخرى فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة خلال شهر أكتوبر. ومهما يكن الأمر، فقد أشارت القراءة الأخيرة إلى زيادة طفيفة فقط في التغييرات لدى القطاع الخاص الإماراتي الغير منتج للنفط. وأشار المشاركون في الدراسة إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج على أنها المحرك الرئيسي لتضخم أسعار المنتجات. وقد أشارت التقارير إلى أن الضغوط التنافسية قد قللت معدل الزيادة.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

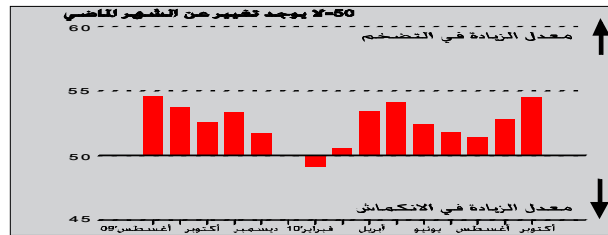
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات شهر أكتوبر أن الزيادة التي شهدتها كل من تكاليف التوظيف والمشتريات أدت إلى الزيادة الأخيرة في إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي. وقد تسارعت زيادة أسعار الشراء بشكل قوي وكانت بمثابة الدافع الرئيسي المحرك لتضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج، في حين أن نمو الأجور ظل ضعيفاً نسبياً.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

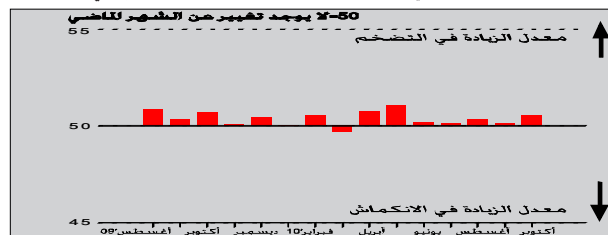
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص الإماراتي عن زيادة أخرى في متوسط تكاليف الشراء في شهر أكتوبر. وقد ارتفعت أسعار المواد الخام والبضائع نصف المصنعة ارتفاعاً قوياً خلال الشهر. ربطه المشاركون في الدراسة بارتفاع أسعار الوقود والسلع الرئيسية، إضافة إلى تقلبات سعر الصرف. وتعد الجولة الأخيرة من التضخم هي الأكثر وضوحاً منذ أغسطس 2009.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

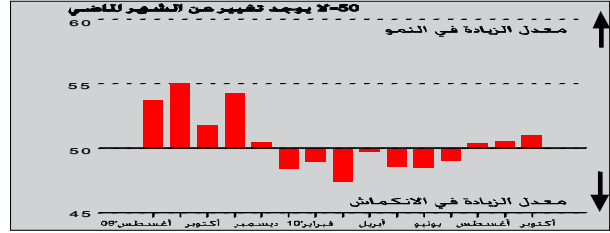
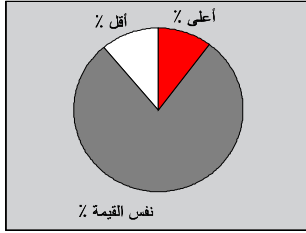
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



صعد مؤشر تكاليف التوظيف الذي يتم تعديله دورياً إلى أعلى مستوى له على مدار خمسة أشهر خلال شهر أكتوبر. مشيراً إلى زيادة أقوى في الرواتب لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي. ورغم أن الزيادة الأخيرة كانت أعلى من الاتجاه العام للدراسة، إلا أنها ظلت طفيفة. وقد أبلغت الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة (أكثر من 97%) عن عدم وجود تغيير في الرواتب منذ شهر سبتمبر.

مؤشر عروض الشراء

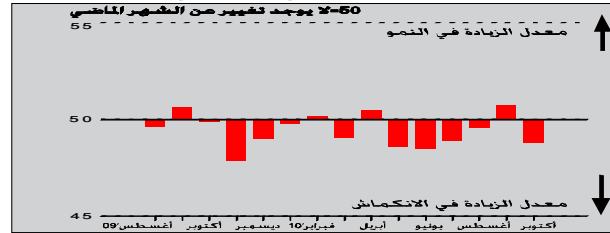
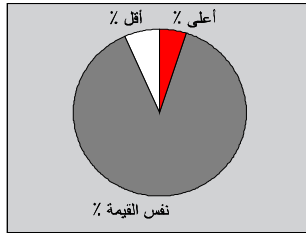
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شراؤها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت الزيادة في حجم مشتريات شركات القطاع الخاص الإماراتي خلال شهر أكتوبر. وجاءت بوتيرة متسارعة. وتشير الأدلة المتواترة إلى أن نمو نشاط الشراء يعكس توسعات أخرى في الأعمال الجديدة. ورغم ذلك، فإن معدل الزيادة كان طفيفاً فقط وجاء أضعف من المعدل المسجل خلال نفس الفترة من العام الماضي.

مؤشر المخزون من المشتريات

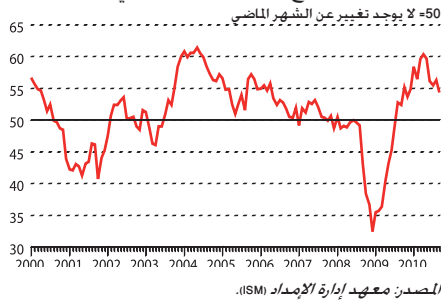
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



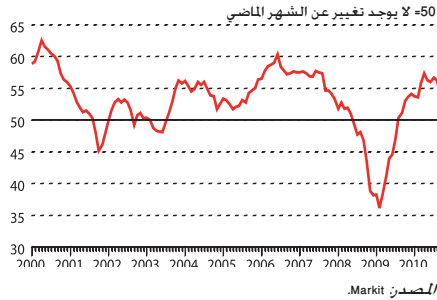
أدت المبيعات التي جاءت أعلى من التوقعات والجهود المبذولة لتقليل التكاليف عبر استخدام المخزون إلى تقلص حجم مخزون مستلزمات الإنتاج بشكل طفيف لدى شركات القطاع الخاص بالإمارات العربية المتحدة خلال شهر أكتوبر. وعلاوة على ذلك، فإن التقليل هو الأكثر وضوحاً منذ شهر يونيو كما أنه جاء أقوى من الاتجاه العام للدراسة. منذ بدء الدراسة في أغسطس 2009، شهد مخزون مستلزمات الإنتاج زيادة في أربعة أشهر فقط.

مؤشرات PMI الدولية

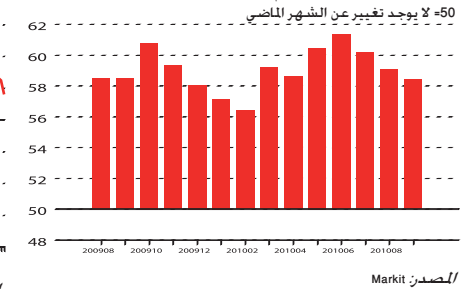
قطاع الصناعات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



انخفض مؤشر PMI الرئيسي لمعهد إدارة التوريدات ISM الأمريكي للتصنيع للشهر العاشر من 56.3 أغسطس إلى 54.4 في شهر سبتمبر. ورغم ذلك، ظلت القراءة الأخيرة أعلى من الاتجاه العام للدراسة وأشارت إلى تحسن قوي في أوضاع في كافة مجالات القطاع.

شهد نمو النشاط لدى القطاع الخاص بمنطقة اليورو تراجعاً للشهر السابع على التوالي خلال شهر سبتمبر. سجل مؤشر ماركيت المركب للإنتاج في منطقة اليورو تراجعاً حاداً من 56.2 نقطة في شهر أغسطس إلى 54.1 نقطة. ومهما يكن الأمر، فإن متوسط قراءة المؤشر الرئيسي في الربع الثالث كانت أدنى بقليل من قراءة الربع الثاني التي تعد أعلى قراءة له على مدار ثلاثة أعوام.

هبط مؤشر الأداء الاقتصادي الرئيسي لـ HSBC SABB الذي يتم تعديله دورياً من 59.1 نقطة في شهر أغسطس إلى 58.4 نقطة في شهر سبتمبر. ورغم أن القراءة الأخيرة تشير إلى تحسن أقل في تعافي القطاع الاقتصادي الخاص بالمملكة العربية السعودية، إلا أن المؤشر ظل متمشياً مع معدل قوي من التوسع.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاؤها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبناء، والتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات، ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التي تقدمها مؤسسة Chartered حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك مجموعة Markit Group المحدودة حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI لـ HSBC في الإمارات العربية المتحدة، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عمليات عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير، PMI، Markit، ومؤشر مدراء المشتريات هي علامات تجارية مسجلة باسم مجموعة Markit.